

كلمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ندوة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية

لحقوق الإنسان بشأن وضع مدينة القدس وحالة حقوق الإنسان في فلسطين

جنيف 21 فبراير 2018

حضرات السيدة والسادة رؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أعضاء الشبكة العربية يسعدني أن أشارك معكم، باسم المجلس الوطن لحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، في أشغال هذه الندوة الخاصة حول وضع وحالة حقوق الإنسان في فلسطين وهي مناسبة لاستحضار هذه القضية العادلة، من خلال رصد الخروقات المتعددة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولكافة القرارات الصادرة عن مختلف أجهزة منظمة الأمم المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية.

كما أنها فرصة لتقييم مدى نجاعة الجهود التي على العالم أجمع بذله الإقرار حق الشعب الفلسطيني في العيش في أمن وسلام، ومن التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف مثل بقية شعوب العالم، طبقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

### حضرات السيدات و السادة

ترصد العديد من التقارير الدولية لمنظمات حقوق الإنسان حول القضية الفلسطينية بانتظام، نوعية الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني بمختلف مكوناته وفئاته، والخروقات التي تمس حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...

وهكذا يمكن الإشارة إلى السياسات التمييزية التي تضرب الفلسطينيين ويقتل مدنيين، بينهم أطفال، بصورة غير مشروعة، واعتقال آلاف الفلسطينيين ممن عارضوا استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي، واحتجاز المئات من هم رهنا لاعتقال الإداري، فضلا عما ترصده تقارير منظمات لحقوق الإنسان عن استمرار تفشي التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة والقاسية للمعتقلين، وعدم مساءلة أحد عن ذلك، فيخرقوا ضحل لقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومواصلة السلطات الإسرائيلية تعزيز المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية

وقطاع غزة . إضافة إلى مواصلة القوات الإسرائيلية حصارها للأراضي الفلسطينية، حيث أخضع سكان قطاع غزة، البالغ عددهم 1.9 مليون فلسطيني، لنوع من العقاب الجماعي الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين والمحظور بموجب القانون الإنساني الدولي وما ينتج عنه من أزمات إنسانية خطيرة. يُضاف إلى ذلك ضرب حرية التنقل التي تقرها الاتفاقيات الدولية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نخلد طيلة هذه السنة ذكره 70، حيث ينتهك الحق في تنقل الناس والبضائع من خلال حصار منهجي في غزة وقيود مفروضة في الضفة الغربية، دون نسيان ما تفرضه السلطات الإسرائيلية من قيود مشددة على تنقل الفلسطينيين على أسس تمييزية مثل منع وصول السكان للأماكن الدينية وخصوصاً في القدس.. وكل هذه الممارسات تنتهك مضامين المقتضيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ولاسيما حرية ممارسة الشعائر الدينية.

وتشير تقارير منظمات دولية لحقوق الإنسان إلى ما تقوم به السلطات الإسرائيلية من احتجاز للمئات من الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال، بموجب أوامر اعتقال إدارية قابلة للتجديد، استناداً إلى معلومات أبقتهما سرا عن المعتقلين وعلى محاميه في انتهاك واضح لأسس المحاكمة العادلة ولقيم العدالة التي تشكل إحدى أهم قيم حقوق الإنسان.

وتخرق إسرائيل تقييد القانون الدولي لحقوق الإنسان الاستخدام المتعمد للأسلحة النارية القاتلة - إطلاقاً ل نار بقصد القتل - لحماية الحياة.

وفي استعراضها الدوري الخامس لسجل إسرائيل، انتقدت "لجنة مناهضة التعذيب" التابعة للأمم المتحدة استمرار ورود تقارير بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والإفلات من العقاب، وعدم قيام السلطات بإدراج التعذيب كجريمة بموجب القانون.

**حضرات السيدات والسادة**

تشكل هذه الممارسات الخارقة للقانون الدولي لحقوق الإنسان مجالا للاشتغال الجدي والمثمر للترافع في المحافل الدولية من أجل إقرار حقوق الشعب الفلسطيني في العيش الآمن والكرام ضمن وطن حر و مستقل طبقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وللقرارات الصادرة عن مختلف أجهزة الأمم المتحدة وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن منذ سنة 1948 إلى اليوم، والاتفاقات الموقعة بين الأطراف المعنية. دون أن ننسى الإجراءات الإسرائيلية التضييقية والتعسفية التي تظال ناشطي حقوق الإنسان والعاملين في المنظمات الإنسانية، مما يعد انتهاكا صارخا لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة اسمحو لي أن أذكر باعتماد مجلس حقوق الإنسان، يوم 24 مارس 2016، ستة قرارات 4 منها في إطار البند 7 المتعلق بحالة حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، إلى جانب البند المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومعالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتأكيد على الحق الدائم وغير القابل للتصرف وغير المشروط للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومطالبة إسرائيل أن تكف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني ووقف كلما تتخذه من تدابير تهدف تغيير الطابع المادي أو التكوين الديموغرافي أو الهيكلي أو الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة. واعتماد القرار المتعلق بضمان العدالة والمساءلة لجميع انتهاكات القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومطالبة إسرائيل بأن توقف فوراً جميع أنشطتها الاستيطانية، وبيحث آثار المستوطنات على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني.

وكل هذه المقررات يمكن للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تساهم في الترافع بشأنه لدى كافة الجهات المعنية بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها على المستوى العالمي من أجل حماية الشعب الفلسطيني و تمتيعه بحقه في تقرير مصيره طبقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

والسلام